

اقتصاد

رئيس غرفة التجارة الإيرانية في قم لـ «الوطن»: نوايا للتعاون في تطوير شبكة الكهرباء في سورية

اتفاق سوري إيراني لإقامة معمل سيارات وآخر لحليب الأطفال وثالث للأدوية السرطانية والموعد قبل العيد

رامز محفوض - وفاء جديد

ت، طارق السعدوني

كشف أمين سرّ الغرفة التجارية السورية الإيرانية في دمشق مصان نحاس لـ«الوطن» عن توقيع اتفاقيات مع إيران لإنشاء معمل حليب أطفال ومعمل أدوية لأمراض السرطان، وآخر للسيارات خلال الأيام المقبلة القادمة، وبالتحديد قبل عيد الأضحى. جاء ذلك على هامش لقاءات العمل الثنائية السورية الإيرانية التي استضافها فندق الشيراتون أمس، وضمنت رجال أعمال إيرانيين مع نظرائهم السوريين وذلك للتعاون في مجالات الاستيراد والتصدير، والمستلزمات الكهربائية، والبنى التحتية والغاز، وكذلك البناء والمقاولات، والطاقة الشمسية وغيرها.

وبين نحاس أن العمل جارٍ على الانتقال من التركيز على القطاع التجاري الاستهلاكي إلى القطاع الصناعي، وذلك للوصول إلى مرحلة قوية للصناعة في سورية، إذ يتم بحث إقامة صناعات حديثة جداً في مجالات البناء والصحة والأدوية وحليب الأطفال.. ومختلف المجالات الأخرى، بهدف كسر الإجراءات القسرية أحادية الجانب الجائرة المفروضة على سورية، وهذا ما ينسجم مع توجهات الدولة السورية.

وأضاف خلال تصريحه لـ«الوطن»: «نعمل بشكل حثيث، وخلال الشهر سيكون هناك تحسن كبير في الوضع الاقتصادي، وستوافر المنتجات بكثرة وخصوصاً فيما يتعلق بحليب الأطفال والأدوية وغيرها من المواد التي يحتاجها المواطن بشكل يومي وبأسعار جيدة جداً»، مؤكداً بأن «لا عقبات تذكر، فالدعم كبير، وإيران مفتوحة على سورية».

وتحدث نحاس عن الجدول الزمني لسير العمل، مبيّناً أنه قبل فترة عيد الأضحى سينزور وفد سوري إيراني لتوقيع اتفاقيات إنشاء معمل الأدوية والسيارات وحليب الأطفال، على حين سيتم العمل في الفترة التي تلي العيد على المشاريع الكبيرة مثل البناء وغيرها، مبيّناً أن هناك شركات إيرانية قادرة على إنشاء أي بناء بارتفاع طوابق خلال شهر واحد فقط، وهذا ما تحتاجه سورية في المرحلة المقبلة.

وأشار إلى التسهيلات الكبيرة من إيران فيما يتعلق بالقطاع النفطي مثل تسهيلات الدفع، واتفاقية المدفوعات، مبيّناً أن التسهيلات سوف تساعد رجال الأعمال السوريين على القيام بالصناعة بشكل مربح جداً من دون عقبات.

شركة قابضة مشتركة

نائب رئيس غرفة التجارة السورية الإيرانية المشتركة (رئيس اللجنة العليا للمستثمرين في المناطق الحرة)



فهد درويش صرّح لـ«الوطن» بأن الوفد الإيراني الذي يزور سورية حالياً يضم صناعيين وتجاراً ومستثمرين بهدف المشاركة بعدة فعاليات اقتصادية، وهذا الوفد جاء لمشاركة سورية في إعادة الإعمار والمساهمة في تدوير العجلة الاقتصادية من خلال التشاركية في إنشاء معامل صناعية وتأمين المواد الأولية اللازمة في سورية وكل ما يلزم الاقتصاد السوري.

وأوضح أن رجال الأعمال الإيرانيين مصممون على إقامة معامل في سورية، ومن الممكن إنشاء هذه المعامل ومن ثم يتم تصدير منتجاتها إلى دول الخارج، موضحاً أن الإيرانيين وغيرهم من الأشقاء والأصدقاء يطمحون لإقامة معامل في سورية والتصدير إلى دول الجوار عبر سورية بموقعها الجغرافي وموقعها الاستراتيجي.

ولفت إلى أنه سيتم الحديث بين الجانبين عن إنشاء معامل متنوعة، منها معامل للبتروكيماويات والطاقة الشمسية

والصناعات الكهربائية والكابلات والسيراميك والحديد، ولدى الجانب الإيراني عدة اقتراحات في هذا الموضوع، وشدد على أن رجال الأعمال السوريين يطمحون لأن يكون هناك شركة قابضة كبيرة بين رجال الأعمال السوريين ورجال الأعمال الإيرانيين يستطيع من خلالها رجال الأعمال أن ينفذوا جميع الأعمال من خلال الصناعة والتجارة والبنوك والتأمين، ويكون تحت هذه الشركة عدة شركات ومعامل تابعة، حتى يتم تطوير الاقتصاد بين البلدين، لافتاً إلى أن التعامل الاقتصادي في القطاع الخاص بين البلدين ضعيف الآن، وهناك عدة عقبات بسبب العقوبات الاقتصادية والمعوقات مثل كلف النقل والشحن وغيرها.

وأوضح أنه حتى يصبح هناك تطور اقتصادي حقيقي وحجم تبادل تجاري متزايد بين البلدين يجب أن تتم إزالة تلك العقبات، لافتاً إلى أنه تمت المطالبة من الحكومتين والعمل لإزالة تلك العقبات، وهناك وعود حكومية بإزالتها. وبين أن التجار والصناعيين السوريين جاهزون للتشاركية وعندما يتم تزويدهم بالتكنولوجيا والآلات من إيران سيتم تقديم الأرض والمعامل لهم حتى يصبح هناك تشاركية حقيقية بين الجانبين.

مشاريع ضخمة

صرح رجل الأعمال السوري هشام الطباع لـ«الوطن» بأن هناك شركات إيرانية ضخمة ترغب بإقامة مشاريع للمشاريع مختلفة منها في مجال السيارات وقطع السيارات بالإضافة إلى صناعة الأثاث، مشيراً إلى أن الوفد السوري كان متواجداً في إيران الأسبوع الماضي وتم تقديم عدة مشاريع، منها لإنشاء معمل مسخّم لرب البندورة. وأوضح الطباع أن هذه المشاريع تحتاج إلى بنى تحتية

«درويش: نطمح لإقامة شركة قابضة < الطباع: شركات إيرانية ضخمة ترغب بإقامة مشاريع في سورية بالتعاون مع التجار والعقبات أمام التبادل التجاري بين البلدين»

«السورية للتأمين»: لا ننظر في ملف التأمين الصحي من زاوية الربح أو الخسارة

محافظ درعا يدعو شركات إدارة النفقات الطبية لفتح مكاتب لها في المحافظة

عبد الهادي شباط

دعا محافظ درعا محمد خالد الهنوس شركات إدارة النفقات الطبية لفتح مكاتب دعم في المحافظة، وعدم الاكتفاء بتكليف مندوب لها، وذلك بغية تمكين هذه الشركات لتقديم خدمات أفضل وأوسع للمؤمن لهم، وخاصةً في المحافظة تشهد حالة تعافي على مختلف الأصعدة، والعديد من المؤشرات الزراعية والصناعية والتنموية تدل على ذلك.

جاء حديث المحافظ خلال ندوة عن واقع التأمين الصحي في درعا، عقدت أمس في قاعة المحافظة، بين فيها مدير التأمين الصحي في المؤسسة السورية للتأمين نزار زيود أن المؤسسة تسعى لتقديم أفضل الخدمات الصحية للمؤمن لهم والإطلاع على الصعوبات والمعوقات التي تعترض هذه الخدمات، ومنها بأن المؤسسة لا تنتشر في ملف التأمين الصحي من زاوية الربح أو الخسارة، بل تركز على توفير التأمين الصحي للعاملين في الجهات العامة وتقديم أفضل ما يمكن تقديمه في هذا المجال.

ورفعت المؤسسة حجم التغطيات للعمليات الجراحية في المشافي إلى حدود ٥٠٠ ألف ليرة، بينما تعدّ الزيارات الطبية فمحددة بـ ١ زيارة خلال العام، مع أن المتوسط للحالات المرضية



يكون ما بين ٤-٣ في العام.

ولفت زيود إلى أن المؤسسة تعمل على التعاون مع العديد من اللجان المشتركة مع وزارة الصحة والنقابات الطبية لتحديث وتطوير ملف التأمين الصحي، كما تتم دراسة التوسع في خدمة التأمين الصحي لتشمل شرائح إضافية مثل المتقاعدين.

مدير «الحايز» لـ«الوطن»:

ربحنا مليار ليرة خلال عام من دمج الاحتياطية والآلية

علي محمود سليمان

بشكل أفضل وتحسين جودة المنتج النهائي، وهو ما تم من خلال دمج

المخازن الاحتياطية والآلية. من جانبه، صرح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعب لـ«الوطن» أن المقترح الذي رفع لرئاسة مجلس الوزراء تضمن إعادة هيكلة عمل الشركة وتطوير عملها وطرحها بمسمى «المؤسسة السورية للمخازن»، ليصبح هناك إمكانية لتطبيق نظام الإشراف على جميع المخازن، بينما كان سابقاً يطبق فقط على المخازن الاحتياطية، وهو النظام الذي يحقق المرونة على عمل المخازن، إذ إن المشرف على المخبز يتعاقد مع المؤسسة وفق عقد مهني ويجب أن يتمتع بالخبرة الكافية وينجح في المسابقة ويقدم شهادة حرفية.

وأشار شعب إلى أن الغاية أيضاً من هذا المقترح الحد من الهدر في

هجرة للكثير من الاختصاصات الطبية، وهو ما يجب أن تراعيه مؤسسة التأمين من خلال البحث عن بدائل ممكنة.

وأعتبر أن مشروع التأمين الصحي غاية في الأهمية لما يحققه من حالة تكافل اجتماعي، وأن الطبيب يشكل الحلقة الأهم في تقديم خدمة التأمين الصحي ولابد أن يكون الأطباء مهنيين عبر نقاباتهم في الاجتماعات المتعلقة بملف التأمين الصحي، خاصة أن الطبيب يلعب دوراً مهماً في ضبط حالات سوء الاستخدام، وأن ما تقدمه الدولة من دعم لمشروع التأمين الصحي يعتبر إنجازاً مهماً لكنه يتحول إلى خسارة في حالات سوء الاستخدام.

من جانبه، بيّنت مديرة فرع التأمين في درعا خديجة ذياب أن عدد المؤمن لهم صحياً يحدود ٢٥ ألفاً، معظمهم في قطاع التربة، ويتم التعاون مع مختلف الجهات في المحافظة لإنتاج تقديم الخدمات الصحية لمختلف العاملين في الجهات العامة المؤمن لهم.

ولفت إلى أن فرع التأمين يعاني بعض الصعوبات مثل نقص الكوادر، ونقص في التجهيزات اللازمة للعمل مثل الحواسيب وشبكة الإنترنت، والمكان المناسب للعمل.. وغيرها، وأنه يتم العمل بالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمين لمعالجة هذه الصعوبات.

«ليفربول» يثير الخلاف بين

«الأقطان» و«النسجية» و«الغذائية»

هنا غانم

وليس سعر البيع الفعلي، وأجور النقل حسب الاتفاق السابق مع مؤسسة الأقطان هو ٨ سننات للكيلو غرام، وهو يعادل نحو ٣٥ ليرة للكيلو غرام حالياً، وبذلك يكون سعر القطن المحلوج في هذه الحالة وفق مؤشر لفيربول ٧٢٤ ليرة سورية للكيلو غرام، وعالمياً يتراوح السعر بين ١,٣٠ و ١,٥٠ دولار للكيلو غرام، وبشكل وسطي يكون السعر نحو ١,٤٠ دولار.

وبالتالي يكون سعر القطن المحلوج ٦١١ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد عند سعر صرف ٤٣٦ ليرة سورية للدولار.

وذكرت المؤسسة أنه لكي تستطيع الأقطان المنافسة داخلياً وخارجياً وتسويق إنتاجها وضمان عدم وجود مخازنين، وانعكاس أسعار القطن عالمياً، على مبدأ الاختلاف في الجهات اللاحقة في القطاعين العام والخاص وبما يضمن تحقيق قيمة مضافة يجب أن يكون سعر القطن المحبوب ٢٤٨ ليرة سورية للكيلو غرام، متضمناً أجور حلج القطن، أي يتوجب الحصول على ٥٢ ليرة سورية، محسوبة من تحديد سعر الكيلو غرام من القطن المحبوب بمبلغ ٣٥٠ ليرة، يضاف إليه ٥٠ ليرة أعباء نقل، ليكون المجموع ٤٠٠ ليرة، طرح منها ٢٤٨ ليرة، لتكون قيمة الدعم ١٥٢ ليرة المطلوب تقديمه من قبل وزارة المالية.

مؤسسة الأقطان أوضحت أيضاً أن كل كيلو غرام قطن محبوب يجب أن تحصل عليه عند احتساب سعر كيلو غرام قطن محلوج، وبالشكل الذي يصل فيه سعر القطن المحلوج إلى نحو ٦١١ ليرة، وسعر كيلو غرام بذور ٩٠ ليرة سورية، مع ملاحظة أن الأقطان المحلوجة يجب أن تتسجم مع المواصفات العالمية من جهة والمواصفات القياسية السورية من جهة ثانية، مع تأكيد المؤسسة أن سعر كيلو غرام من القطن المحلوج البالغ بالوسطي نحو ١,٤٠ دولار كيلو غرام يعادل عند سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ٤٣٦ ليرة سورية مقدار ٦١١ هو هذا وتمثل الخلاف بأن كلاً من مؤسسة الصناعات الغذائية والنسجية تطالب بمنحها أسعاراً تتسجم مع الأسعار العالمية، خاصة وأن الدول المنافسة تحصل على دعم من حكوماتها عن الأسعار العالمية يمكنها من المنافسة عالمياً وتسويق منتجاتها بأسعار منافسة، فمثلاً تقدم الهند دعماً عن الأسعار العالمية نحو ١٣٪، أو زيكستان تبع منتجتي الغزل الوطنية القطن المحلوج بأسعار تفضيلية مدعومة بحوالي ٩٠ سنتاً للكيلو غرام قطن محلوج، في حين تتخض سعر صرف الإيوان بمقدار ٢٠٪ لتمكين منتجاتها من السوق بأسعار منافسة عالمياً.

اختلقت وجهات النظر بين ثلاث مؤسسات

في وزارة الصناعة حول ضرورة تحديد من يتحمل الدعم الحكومي لمزارعي الأقطان، وعدم تحميله على المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان أو شركات الغزل أو شركات ومعامل الزيوت.

وزارة الصناعة وجهت بضرورة التنسيق بين كل من مؤسسة الأقطان والغذائية والنسجية لتحديد قيمة الدعم الحكومي المقدم لمزارعي الأقطان، وانعكاسها على تكلفة منتجات الشركات التابعة ومقارنة أسعار القطن المحبوب ونواتجه مع أسعار المواد المنافسة عالمياً، على مبدأ الاختلاف في الجهات النظر لا يفسد للود قضية.

المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ونظيرتها النسجية طالبتا بمنحهم أسعاراً تتسجم مع الأسعار العالمية، في الوقت الذي رفضت فيه مؤسسة الأقطان هذا المقترح، وتقدمت إلى المعنيين في وزارة الصناعة بعدة مقترحات، أكدت فيها أن التكلفة مرتفعة، وعرضت لمؤشرات رقمية أوضحت فيها حساب سعر الكيلو غرام الواحد من القطن المحلوج لدى المؤسسة، تضمنت أن كل كيلو غرام قطن محلوج يحتاج إلى ٢,٧ كيلو غرام قطن محبوب، وسعر الكيلو غرام من البذور يصل ٩٠ ليرة سورية، منسجماً مع السعر نحو ٣ سننات للكيلو غرام الواحد، وبالتالي يكون سعر القطن وفق الرتبة زيرو لدى مؤسسة الأقطان بحسب مؤشر لفيربول نحو ١,٧٤ دولار للكيلو غرام، ما يعادل ٧٥٩ ليرة سورية عند سعر صرف ٤٣٦ ليرة للدولار.

وبالنسبة لمؤشر لفيربول للأقطان، نجد أنه بلغ ١,٣٥ سنتاً/ليبرا بتاريخ ٢٠١٩/٥/٣٠ أي ما يعادل ١,٧٧ دولار أميركي للكيلو غرام، ما يعادل ٧٧٢ ليرة سورية للكيلو عند احتساب سعر صرف ٤٣٦ ليرة سورية للدولار. كما تضمنت المؤشرات جودة القطن وفق مؤشر لفيربول والذي هو أعلى من جودة القطن لدى مؤسسة الأقطان، إضافة إلى أن رتبة الزيرو في بورصة لفيربول أعلى من رتبة الزيرو لدى مؤسسة الأقطان الأمر الذي يشكل خسارة لدى المؤسسة في حال اعتمدت أرقاماً مخالفة للأرقام السابقة، لأن الفارق في الرتبة زيرو بين مؤسسة الأقطان ومؤشر لفيربول نحو ٣ سننات للكيلو غرام الواحد، وبالتالي يكون سعر القطن وفق الرتبة زيرو لدى مؤسسة الأقطان بحسب مؤشر لفيربول نحو ١,٧٤ دولار للكيلو غرام، ما يعادل ٧٥٩ ليرة سورية عند سعر صرف ٤٣٦ ليرة للدولار. وبينت المؤسسة أن مؤشر لفيربول للأقطان هو عرض سعر واصل الشرق الأقصى،